



www.mecsaj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثالث والعشرون (أذار) 2020

ISSN: 2617-9563

أثر الرقابة الداخليّة على أداء المصارف التجاريّة

The Impact of Internal Control on the Performance of Commercial Banks

الباحثة: بسمه بشنّاتي

ماجستير إدارة الأعمال، لبنان

basmah9742@gmail.com



www.mecsaj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثالث و العشرون (أذار) 2020

ISSN: 2617-9563

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على المفهوم العام للرقابة الداخلية، وإظهار أهميّة الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة، وذلك من أجل التوصل إلى أثر الرقابة الداخليّة على أداء هذه المصارف. ولتحقيق هذه الأهداف، تمّ استخدام المنهج الوصفي وذلك بعد الوقوف عند العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية. وتوصل هذا البحث إلى العديد من النتائج، ومن أهمّها أنّ الرقابة الداخليّة تسمح لمدقق الحسابات باكتشاف خطر الغش الحاصل من قبل الإدارة، وتزيد من كفاءة الأداء في المصارف التجاريّة، كما أنّها تُؤدّي إلى صحّة المعلومات المقدّمة والتقيّد بالقوانين الموضوعية، بالإضافة إلى أنّها تسمح بالوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجاريّة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، المصارف، المصارف التجاريّة، الأداء، المنشآت.

Abstract:

The aim of this research was to identify the general concept of internal control, and to demonstrate the importance of internal control for the commercial banks, in order to reach the impact of internal control on the performance of commercial banks. To achieve these objectives, the descriptive approach has been applied by reviewing the theoretical and field studies. This research reached many results, the most important of which is that internal control allows the auditor to discover the risk of fraud by management, and increases the efficiency of performance in commercial banks, as it leads to the validity of the information provided and adherence to the laws established, in addition to that it allows to reach goals commercial banks seek.

Keywords: Internal Control, Banks, Commercial Banks, Impact, Enterprises.



المقدمة:

إنّ من يملك منشأة فردية يستطيع القيام بنفسه بمتابعة جميع الأنشطة القائمة داخل منشأته، إلا أنّه لن يتمكّن من متابعة كافة التفاصيل المتعلقة بالأنشطة اليومية في حال كانت منشأته كبيرة الحجم. فكّما كبر حجم المنشأة زاد تكليف الإدارة لبعض من مهامها للعاملين لديها، وبالتالي القيام بمراقبتهم من خلال الإجراءات الرقابية المتوقّرة من النظام المحاسبي للمنشأة، من هنا تظّهرت الحاجة الملحة لوجود نظام رقابة داخلية متكامل داخل المنشآت الكبيرة بالإضافة إلى المصارف التجارية موضوع البحث.

تساؤلات البحث:

يظهر لدى الباحثة التساؤل الرئيسي التالي: هل للرقابة الداخلية أثر على الأداء في المصارف التجارية؟

ومنّه تظهر التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تسمح الرقابة الداخلية لمدقق الحسابات باكتشاف خطر الغش الحاصل من قِبَل الإدارة؟
2. هل تزيد الرقابة الداخلية من كفاءة الأداء في المصارف التجارية؟
3. هل تؤدي الرقابة الداخلية إلى صحّة المعلومات المقدّمة؟
4. هل تؤدي الرقابة الداخلية إلى التقيد بالقوانين الموضوعية؟
5. هل تسمح الرقابة الداخلية بالوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على المفهوم العام للرقابة الداخلية وذلك بتقديم العديد من التعاريف الخاصة بها.
2. إظهار أهميّة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.
3. الوصول إلى الهدف الرئيسي لهذا البحث ألا وهو معرفة أثر الرقابة الداخلية على الأداء داخل المصارف التجارية موضوع البحث.

فرضيات البحث:

تظهر لدى الباحثة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

١- لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والأداء في المصارف التجارية.
(فرضية العدم H0)

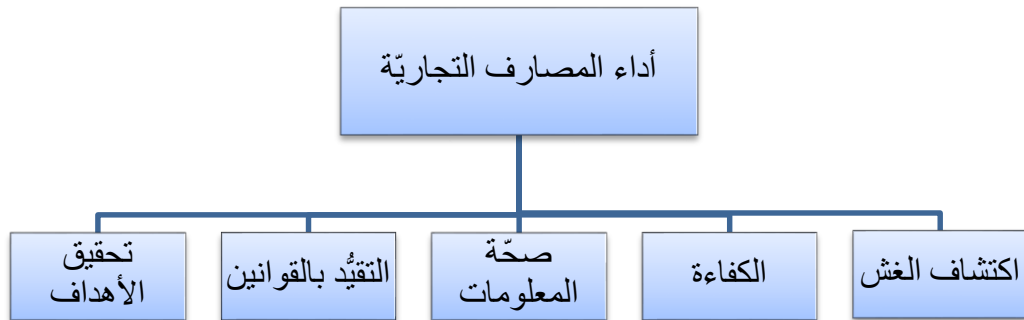
٢- إنَّ للرقابة الداخلية أثر على الأداء في المصارف التجارية. (الفرضية البديلة H1)
ومنها تظهر الفرضيات الفرعية التالية:

١. إنَّ الرقابة الداخلية تسمح لمدقق الحسابات باكتشاف خطر الغش الحاصل من قِبَل الإدارة.
٢. إنَّ الرقابة الداخلية تزيد من كفاءة الأداء في المصارف التجارية.
٣. إنَّ الرقابة الداخلية تُؤدِّي إلى صحّة المعلومات المقدّمة.
٤. إنَّ الرقابة الداخلية تُؤدِّي إلى التقيد بالقوانين الموضوعة.
٥. إنَّ الرقابة الداخلية تسمح بالوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية.

متغيرات البحث:

إنَّ المتغير المُستقل لهذا البحث هو الرقابة الداخلية، بينما المتغير التابع هو أداء المصارف التجارية. ويُظهر الشكل التالي عناصر المتغير التابع وذلك كما يلي:

شكل رقم (١): عناصر المتغير التابع.



مصدر الشكل: من إعداد الباحثة.



منهج البحث:

يَتَّبِعُ هذا البحث المنهج الوصفي من خلال الوصف الفعلي للحقائق، وذلك بالرجوع إلى المراجع العلميّة باللغتين العربيّة والأجنبيّة.

أولاً: ماهية المصارف.

يتناول هذا القسم التعريفات المُختلفة المُقدّمة للمصارف، بالإضافة إلى أنواع المصارف، والأعمال الأساسية المنوطة بها.

١. تعريف المصارف.

تتنوّع التعريفات المُقدّمة للمصارف وذلك وفقاً لطبيعة القوانين السائدة والتي تتغيّر من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى تنوّع طبيعة أعمالها.

فُعُرِّفَت المصارف بأنّها المكان الذي يجمع بين عرض المال والطلب على هذا المال. كما عُرِّفَت قانونياً على أنّها الشركات التي تمّ السماح لها بالقيام بالأعمال والأنشطة المصرفيّة المُختلفة.

وعموماً، فالمصارف هي الرابط الوسيط بين المال الذي يسعى إلى إيجاد الاستثمار والاستثمار الذي يسعى للوصول إلى المال^١.

بالإضافة إلى تعريف المصارف على أنّها مؤسسات ذات طابع مالي، والتي تمّ إعطاؤها إجازة لاستلام الودائع من المودعين وتقديم القروض.

كما تستطيع المصارف تقديم الخدمات الماليّة، وهي على سبيل المثال: صرف العُملة، إدارة الثروة، وصندوق الودائع^٢.

^١ القصاص، خليل، ٢٠١٣، الماليّة لغير الماليين- من أساسيات المحاسبة وحتى إعداد دراسات الجدوى الاقتصاديّة، اتحاد المصارف العربيّة، بيروت. ص: ١٦١.



٢. أنواع المصارف.

يرجع وجود الأنواع العديدة للمصارف إلى تعدُّد نوع التسهيل الائتماني الذي تقوم بالحصول عليه (كيفية الوصول إلى مصادر التمويل)، والتسهيل الائتماني الذي تقوم بإعطائه للغير (كيفية القيام باستثمار مصادر التمويل)، والتي تكون حسب طبيعة الأعمال، وأخيراً، الفترة الخاصّة بهذا التمويل (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل).

وبهذا ظهرت أنواع المصارف العديدة وذلك كما يلي^٣:

- أ. المصارف التجاريّة.
- ب. المصارف الخاصّة بالأعمال.
- ج. المصارف الاجتماعيّة.
- د. المصارف الإسلاميّة.
- هـ. المصارف المركزيّة.
- و. المصارف المُتخصّصة، وتتخذ عدّة أشكال حسب طبيعة نشاطها وذلك كما يلي:
 - المصارف العقاريّة.
 - المصارف الصناعيّة.
 - المصارف الزراعيّة.

٣. أعمال المصارف.

تُقسم أعمال المصارف إلى جزئين مُختلفين، وذلك على الشكل التالي^٤:

أ. القيام بتلقّي الأنواع المُتعدّدة للودائع الائتمانيّة.

ب. إعطاء التسهيلات الائتمانيّة.

وهي قسمين:

^٢ Barone, Adam. **Bank**. 2020. <https://www.investopedia.com/terms/b/bank.asp>

^٣ باسيلي، مكرم، ٢٠٠٨، المعاملات المصرفيّة - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم الماليّة، المكتبة العصريّة للنشر والتوزيع، مصر. ص: ٧-٨-٩-١٠-١١.

^٤ القصاص، خليل، مرجع سابق. ص: ١٦٥-١٦٦.

- ذات الطبيعة المباشرة: وهي تُعتبر التزام بشكل مباشر، فتقوم المصارف بإعطاء المال لمن يُريد الاقتراض بنسبة مُحدّدة من الفوائد وفقاً لأجل مُحدّد، مُقابل تأكيد أو ضمان متفق عليه. ومنها على سبيل المثال: السُلف والقروض بأنواعها العديدة المُختلفة.
- ذات الطبيعة الغير مباشرة: وهي تُعتبر التزام بشكل غير مباشر من قِبَل المصارف تجاه طرف ثالث. ومنها على سبيل المثال: الاعتمادات المُستنديّة، والكفالات.

يُمكن للتسهيلات الغير مباشرة أن تُصبح ذات طبيعة مباشرة في حال وُجدت شروط معيّنّة لذلك، حيثُ أنّ التسهيلات الغير المباشرة تظهر بسبب إعطاء المصارف تعهُّدات بتقديم مبالغ مُحدّدة لطرف ثالث وفقاً لرغبة عملاء المصارف.

ثانياً: المفهوم العام للرقابة الداخلية.

عرّفها مؤسّسة المدقّقين في أمريكا على أنّها تُشكّل الخطط التنظيميّة وجميع الإجراءات الموجودة في المنشآت بهدف الحفاظ على الأصول، بالإضافة إلى متابعة صحّة البيانات المحاسبية فيها، كما تزيد من وجود الفاعليّة في الأنشطة التابعة، وذلك بهدف التقيد بالسياسة التي تفرضها الإدارة فيها.

وعرّفها مؤسّسة المدقّقين في بريطانيا بأنّها عبارة عن أساليب الرقابة الماليّة وغيرها من الأساليب التي تقوم بوضعها إدارة منشأة ما من أجل تحقيق إمكانيّة إدارة أنشطتها بطريقة مُنظّمة، بالإضافة إلى حماية أموالها، وتأكيد صحّة ودقّة البيانات المُقيّدة لديها.

وجاء تعريف الرقابة الداخليّة المُقدّم من قِبَل مؤسّسة المدقّقين في كندا ليقول بأنّها عبارة عن خُطة تنظيميّة وجميع الأساليب الموجودة في المنشأة من أجل الحفاظ على الأصول وتأكيد دقّة البيانات الماليّة، وزيادة فاعليّة الاستثمارات، بالإضافة إلى الالتزام والتقيد بالأهداف المُحدّدة للمنشأة ككل^٥.

كما عرّفت أنّها عبارة عن مجموعة أمور تقوم بها إدارة منشأة مُعيّنة وذلك من أجل إعطاء تأكيد مقبول بما يخص الوصول إلى أهداف الشركة^٦.

^٥ المصدر نفسه. ص: ١٣٩.



www.mecs.com/ar

وإنّ عمليّات هذه الرقابة في المنشآت تكون على جميع مستويات الإدارة وموظفيها مهما كانت المهام المنوطين بها ومهما كان موقعهم في الهيكل التنظيمي. كما أنّ هناك قسم إداري مُختص بالأمر المتعلّقة بالرقابة الداخليّة في البعض من الشركات التي تُعتبر كبيرة الحجم.^٧

ويقوم المديرون بالرقابة الداخليّة على موظفيهم والعمّال لديهم وذلك من ناحية الأداء، كما يُمكن أن يقوم بأعمال هذه الرقابة قسم تنظيمي خاص بها والذي تُوكّل إليه مسؤوليّة الرقابة على أعمال المنشأة ونتيجة الأنشطة التي تمّت فيها. ويرتبط هذا القسم بالسلطة العليا في المنشأة نتيجة الأهميّة التي يحظى بها، بالإضافة إلى نوع أنشطته حيث أنّه يقوم بمراقبة جميع أعمال المنشأة، كما تقويم كفاءة وفعاليّة الأداء.^٨

ثالثاً: عناصر الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة.

إنّ الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة تقوم على عدّة عناصر تُستمد من الطريقة التي يعمل بها المصرف، وإنّ وجود أي خطأ في أحدها سيكون له أثر سلبي على بقيّة العناصر.^٩

وتتمثّل عناصر الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة بما يلي: بيئة الرقابة، تقويم الخطر، أعمال الرقابة، نُظم المعلومات، والإشراف، وذلك كما يلي:^{١٠}

^٦ Gleim, Irvin, Hillison, William, 2011, **Gleim CPA Review (Auditing and Attestation)**,

Gleim Publications. P 165.

^٧ عبّاس، علي، ٢٠٠١، الرقابة الإداريّة على المال والأعمال. مكتبة الرائد العلميّة، عمان. ص: ٢٦.

^٨ جودة، محفوظ. درّة، عبد الباري، ٢٠١١، الأساسيات في الإدارة المعاصرة. دار وائل للنشر، عمان. ص: ٢٨٠.

^٩ سليم، حكمت. الرقابة الداخليّة صمام الأمان للموسّسات. ٢٠٠٦.

<http://www.lacpa.org.lb/UI/opTemplate.aspx?ID=77>

^{١٠} Gleim, Irvin. Hillison, William. Previous Reference. Pp 166- 167- 168.



١. بيئة الرقابة:

وهي الركيزة الرئيسية لبقية العناصر، حيث تُعتبر الهيكل العام للرقابة الداخلية. إنّ المدقق يُركّز على الضوابط الخاصة باكتشاف خطر الغش من قِبَل الإدارة. وإنّ عدم توافر هذه البيئة يُعتبر قصور أساسي لا يمكن التغاضي عنه.

٢. تقويم الخطر:

إنّ هذا الخطر هو عبارة عن الأوضاع أو الأمور التي يُمكن أن يكون لها أثر بطريقة سلبية على مقدرة المصرف على التصريح وإعداد تقرير بالمعلومات المحاسبية حسب التأكيدات التي تتضمنها بياناته المحاسبية.

٣. أعمال الرقابة:

إنّها الأعمال التي تُؤكّد القيام بالأنشطة الضرورية للتصدّي للخطر الذي يحول دون الوصول إلى الغايات التي يسعى لها المصرف. إنّ لدى هذه الأعمال الرقابية غايات عديدة وتُطبّق على كل المستويات.

٤. نُظم المعلومات:

وتتألّف هذه النُظم من البرمجيات، البيانات، الإجراءات المختلفة، والأشخاص الذين يترابطو بهدف الوصول إلى الغاية المرجوة، وغيرها...

٥. الإشراف:

إنّه قيام إدارة المصرف بتنفيذ أعمال الرقابة الداخلية والقيام بالأمور اللازمة عند وجود أي خلل، بحيث أنّ الرقابة تتنفذ بالشكل اللازم ويتم تعديل إجراءاتها حسب المواقف التي قد تطرأ عليها. إنّ القيام بالرقابة الداخلية ومتابعتها هو أحد مهام إدارة المصرف.



رابعاً: صفات النظام الجيد للرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

إنّ الطريقة المتبعة في الرقابة الداخلية تتحدّد وفقاً لحجم المنشأة وطبيعة أعمالها السائدة، إلا أنّ للرقابة الداخلية السليمة في المصارف التجارية صفات ثابتة للوصول لها وذلك كما يلي^{١١}:

١. أن يكون كل فرد في الوظيفة الأنسب له.
٢. تحديد المهام بتفاصيلها.
٣. تقسيم الأنشطة اللازمة.
٤. اعتماد الدفاتر الملائمة.
٥. القيام بعمليات تبادل المستخدمين.
٦. الحفاظ على الأصول.
٧. شرح النظام بوضوح لمستخدميه.

كما تأتي ركائز نظام الرقابة الداخلية الجيد الأساسية التالية^{١٢}:

- ١- كفاءة العناصر البشرية من الموظّفين.
- ٢- وجود نظام محاسبي شامل.
- ٣- توفر أساليب الرقابة المستعملة.
- ٤- توفر نظام شامل للتقارير المختلفة.

^{١١} الحمدان، علي. خصائص نظام الرقابة الداخلية. ٢٠١٧. <https://www.al-forqan.net/articles/6354.html>

^{١٢} سرايا، محمّد، ٢٠٠٧، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص: ١٠٨-١١٠-١١٥-١٢٠.



www.mecsaj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثالث و العشرون (أذار) 2020

ISSN: 2617-9563

إنّ للرقابة الداخليّة السليمة صفات ومعايير رئيسيّة وهي الأساس الضروري وجوده لتُصبح هذه الرقابة فاعلةً في سبيل الوصول إلى الغايات الأساسيّة والفرعيّة للمصارف التجاريّة. وإنّ وجود هذه الصفات هو الأساس لتقييم قوّة أو ضعف الرقابة الداخليّة في المصرف^{١٣}.

إنّ الهدف الأساسي لنظام الرقابة السليم هو قُدرة المصرف التجاري على الاستمرار مع الوصول إلى أهدافه المرسومة. وليتم تحقيق ذلك، تنبثق الأهداف الدائمة للرقابة وهي التاليّة^{١٤}:

(١) صحّة ودقّة المعلومات المُقدّمة.

(٢) العمليّات الكفؤ.

(٣) المحافظة على أصول المصرف.

(٤) التقيّد بالأنظمة الموضوعيّة.

^{١٣} سرايا، محمّد. مرجع سابق. ص: ٩٧.

^{١٤} Renard, Jacques, 2008, **Théorie ET pratique de l'audit Interne: Préface de Louis**

Gallois. Sixième édition, Troisième tirage. P 128.

الخاتمة:

لقد توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

١. إنّ وجود بيئة الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة يسمح لمدقّق الحسابات باكتشاف خطر الغش الحاصل من قِبَل الإدارة.
٢. إنّ الرقابة الداخليّة تقوم على تقويم الخطر المحيط بالمصارف التجاريّة وبالتالي مقدرة هذه المصارف على التصريح وتقديم التقارير المحاسبيّة.
٣. إنّ أعمال الرقابة الداخليّة تتصدّى للخطر الذي يحول دون الوصول إلى أهداف المصرف.
٤. إنّ الرقابة الداخليّة تقوم على شفافيّة النظام المُعتمد داخل المصارف التجاريّة، وبالتالي تكون المهام فيه واضحة ومُحدّدة ممّا يُسهّل تحقيقها.
٥. إنّ الرقابة الداخليّة تضع كل شخص في المكان المناسب له، ممّا ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء في المصارف التجاريّة.
٦. إنّ الرقابة الداخليّة تقوم على تقسيم أنشطة المصارف التجاريّة، واعتماد الدفاتر المحاسبيّة الملائمة، بالإضافة إلى الحفاظ على الأصول.
٧. إنّ الرقابة الداخليّة تسمح بالوصول إلى الأهداف الأساسيّة والفرعيّة التي تسعى إليها المصارف التجاريّة.
٨. إنّ الرقابة الداخليّة تسمح للمصارف التجاريّة بالاستمرار.
٩. إنّ وجود الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة يُؤدّي إلى صحّة ودقّة المعلومات المقدّمة، كفاءة العمليّات، والتقيّد بالأنظمة والقوانين الموضوعّة.

بناءً على النتائج السابقة تُطرح التوصيات التالية:

- ١- تعزيز بيئة الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة لزيادة فعاليّة عمليّات اكتشاف الغش والخطأ في الأمور المحاسبيّة.
- ٢- تعزيز أعمال الرقابة الداخليّة في مواجهة المخاطر التي قد تواجهها المصارف التجاريّة.
- ٣- تعزيز نظام الرقابة الداخليّة في المصارف التجاريّة لتتمكّن من تحقيق كافّة أهدافها الأساسيّة والفرعيّة التي تسعى إليها.



www.mecsj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثالث والعشرون (أذار) 2020

ISSN: 2617-9563

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

1. القصاص، خليل، ٢٠١٣، **المالية لغير الماليين - من أساسيات المحاسبة وحتى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
2. باسيلي، مكرم، ٢٠٠٨، **المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
3. جودة، محفوظ. درّة، عبد الباري، ٢٠١١، **الأساسيات في الإدارة المعاصرة**. دار وائل للنشر، عمان.
4. سرايا، محمّد، ٢٠٠٧، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. عبّاس، علي، ٢٠٠١، **الرقابة الإدارية على المال والأعمال**. مكتبة الرائد العلميّة، عمان.

المواقع الالكترونية:

6. الحمدان، علي. **خصائص نظام الرقابة الداخلية**. ٢٠١٧. <https://www.al-forqan.net>
7. سليم، حكمت. **الرقابة الداخلية صمام الأمان للمؤسسات**. ٢٠٠٦.

<http://www.lacpa.org.lb>

ثانياً: باللغة الأجنبية:

الكتب:

8. Gleim, Irvin. Hillison, William, 2011, **Gleim CPA Review (Auditing and Attestation)**, Gleim Publications.
9. Renard, Jacques, 2008, **Théorie ET pratique de l'audit Interne: Préface de Louis Gallois**. Sixième édition, Troisième tirage.

المواقع الالكترونية:

10. Barone, Adam. **Bank**. 2020. <https://www.investopedia.com>